Vol. 3, No. 1, pp. 408-434 | 2025
CFORSJ Procedia

المتغيرات الدولية وأثرها على العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

INTERNATIONAL VARIABLES AND THEIR IMPACT ON THE FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED ARAB EMIRATES

[i*] Dr. Najlaa Ahmed Aljabar Alssuwaidi

[i] PhD in International Relations, United Arab Emirates

*(Corresponding author) e-mail: al_jaadel@hotmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify international variables and their impact on the foreign relations of the United Arab Emirates, and the researcher relied on the descriptive-analytical approach, and the study reached many results, the most important of which are: that the United Arab Emirates adopts an effective policy aimed at supporting stability and combating extremism by participating in diplomatic and humanitarian initiatives, and Emirati diplomacy relies on the principle of balance and positive neutrality, which made it an acceptable mediator in a number of international disputes. The UAE's relations with major powers such as the United States, Russia, and Europe are diverse, providing it with strategic balance. The study also reached many recommendations, the most important of which are: enhancing the role of humanitarian and development aid in regional crises in order to enhance the image of the UAE as a soft power, in addition to continuing the UAE's policy towards diversifying partnerships with major powers to avoid reliance on a single actor.

Keywords: *International variables, Foreign relations.*

© The Author(s) (2025). Published by USIM Press on behalf of the Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact usimpress@usim.edu.my.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الدولية وأثرها على العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبنى سياسة فاعلة تهدف إلى دعم الاستقرار ومكافحة التطرف عبر المشاركة في المبادرات الدبلوماسية والإنسانية، كما تعتمد الدبلوماسية الإماراتية على مبدأ التوازن والحياد الإيجابي، مما جعلها وسيطًا مقبولًا في عدد من النزاعات الدولية، كما تنوعت علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، مما وفر لها توازنًا استراتيجيًا، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها: تعزيز دور المساعدات الإنسانية والتنموية في الأزمات الإقليمية بما يعزز صورة دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة ناعمة، علاوة على مواصلة سياسة تنويع الشراكات مع القوى الكبرى لتجنب الاعتماد على طرف واحد.

الكلمات المفتاحية: *المتغيرات الدولية، العلاقات الخارجية.*

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة جملة من التحولات العميقة والمتسارعة، حيث تمثلت في بروز قوى دولية جديدة، وتراجع أخرى، إضافة إلى التغيرات المرتبطة بالعولمة، والثورة التكنولوجية، وتنامي التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي بما يؤثر على العلاقات الدولية، فضلًا عن التحديات الأمنية والسياسية والبيئية العابرة للحدود، فهذه المتغيرات الدولية لم تعد محصورة في نطاق الدول الكبرى فحسب، بل باتت تؤثر بصورة مباشرة على سياسات الدول كافة، بما في ذلك الدول الإقليمية ذات الدور المتنامي في محيطها (Al-Hammadi, 2022).

وفي هذا السياق، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا لدولة استطاعت أن توظف إمكاناتها الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية للتفاعل بمرونة مع هذه المتغيرات، الأمر الذي انعكس على طبيعة علاقاتها الخارجية ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد أسهمت هذه المتغيرات في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الإماراتية وعلاقتها الدولية، سواء في ما يتعلق بتوسيع الشراكات الاقتصادية، أو تعزيز دورها في حل النزاعات الإقليمية المختلفة (Aljabri, 2020) .

وعليه، تسعى الباحثة إلى دراسة أبرز المتغيرات الدولية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على علاقات دولة الإمارات الخارجية، من خلال تحليل أبعاد هذه التحولات وتبيان كيفية انعكاسها على توجهات السياسة الخارجية للدولة في مختلف الميادين.

مشكلة الدراسة

تشهد الساحة الدولية في الوقت الراهن تحولات عميقة ومتسارعة شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وهو ما أفرز بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والتغير المستمر، وفي ظل هذه المتغيرات، تواجه الدول تحديًا كبيرًا في كيفية التكيف مع تلك التحولات وصياغة علاقاتها الخارجية بما يحقق مصالحها الوطنية ويحافظ على مكانتها الإقليمية والدولية.

وتبرز المشكلة بوضوح في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أن تنامي المتغيرات الدولية – مثل التحولات في موازين القوى العالمية، وتصاعد الأزمات الإقليمية، والأزمات الاقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود، والتغيرات المناخية والتكنولوجية يفرض عليها إعادة تقييم سياساتها الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية باستمرار، وهو ما يثير التساؤل حول مدى قدرة الإمارات على التكيف مع هذه المتغيرات، وكيف انعكست تلك التحولات على طبيعة علاقاتها الخارجية وشبكة شراكاتها الدولية والإقليمية.

ومن هنا يبرز التساؤل الرئيس للدراسة وهو: ما المتغيرات الدولية وآثرها على العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

أسئلة الدراسة

1. ما المتغيرات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟
2. ما موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الأزمات الإقليمية الراهنة؟
3. ما هى الدبلوماسية الإماراتية وموقفها من القضايا الدولية؟
4. ما هى علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى المختلفة؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يتصل بالمتغيرات الدولية وانعكاسها المباشر على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل عالم يتسم بالتغير السريع وتشابك المصالح وتعقد العلاقات الدولية. ومن ثمّ، فإن للبحث أهمية على مستويين:

- **الأهمية النظرية:**

1. تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول على المستوى الإقليمي والدولي، ويوضح كيف تتفاعل الإمارات مع التحولات الدولية.

2. تضيف الدراسة إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين المتغيرات الدولية (السياسية، الاقتصادية، الأمنية) وبين كيفية صياغة القرار الخارجي الإماراتي.
3. تربط الدراسة بين النظريات التقليدية في العلاقات الدولية وبين التطبيق الواقعي للسياسة الخارجية الإماراتية.

- **الأهمية التطبيقية:**

1. يمد صانعي القرار على مستوى السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة برؤية تحليلية حول كيفية التعامل مع المتغيرات الدولية لتعزيز مصالح الدولة الاستراتيجية.
2. تساعد الدراسة على رسم ملامح سياسات عملية تدعم مكانة الإمارات في النظام الدولي، خاصة في مجالات الاقتصاد، والأمن، والدبلوماسية متعددة الأطراف.
3. تقدم الدراسة توصيات يمكن أن تُسهم في تطوير أدوات السياسة الخارجية الإماراتية بما يضمن قدرتها على التكيف مع التحديات الدولية المستجدة، خاصة مع الدول الكبرى المتمثلة في أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح المتغيرات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. تحديد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الأزمات الإقليمية الراهنة.
3. التعرف على الدبلوماسية الإماراتية وموقفها من القضايا الدولية.
4. بيان علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى المختلفة.

الدراسات السابقة

1- **دراسة (Saba Hussein Mawla, 2023):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الدول الأوربية – فرنسا والمانيا أنموذجاً 1971 – 2004، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لغرض التعرف على مسار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ودور الشيخ زايد بن سلطان في توجيهها، وصياغة مرتكزاتها تجاه فرنسا، والمانيا، وكذلك المنهج التحليلي لغرض متابعة توجهات السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، وتحليلها لمعرفة الشكل الذي سارت تجاه هاتين الدولتين، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة إدراكاً منها

لحيوية موقعها، وأهميتها لدى الدول الكبرى انتهجت بفضل حكمة، وإدراك، وبعد نظر الشيخ زايد بن سلطان سياسة خارجية متوازنة تجاه الأطراف الدولية في إطار سعيها لإبعاد المنطقة برمتها من الوقوع تحت وطأة الأطماع الدولية، وانعكاس الصراع الدولي على المنطقة مما يؤدي إلى فقدان استقلاليتها، وضياع سيادتها؛ فدولة الإمارات العربية المتحدة حينما أقامت علاقاتها مع المانيا، وفرنسا كان هدفها الأول، والأخير الاستفادة من خبرات الدول في تطوير اقتصادها، وتعزيز مشاريعها التنموية، ولقد عدت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً لدولة صغيرة في حجمها، وعدد سكانها لكنها بحكم موقعها الجيواستراتيجي، وامكانياتها الاقتصادية الهائلة أضحت خلال سنوات عدة قادرة على أن يكون لها موقعاً معيناً في السياسة الدولية إلى الحد الذي تفوقت فيه على حكومات، ودول أخرى أكثر سكاناً، وأكبر مساحة انشغلت بأوضاعهم الداخلية، ومشاكلهم المحلية، وحروبهم الخارجية التي أبعدتهم عن التأثير في السياسة الخارجية سواء في المجالات الدولية أو الإقليمية.

2- **دراسة (Ahmed Qasim Hussein, 2022)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسى الإماراتى (2004 – 2021)، وتفسير استمرار النظام السياسى من منظور الجغرافيا السياسية، وسعت لبحث تأثير مقدرات المكون الأرضى (الإقليم البري) من مساحة، وموارد، وملامح طبوغرافية، وموقع، وجوار جغرافيين على استمرار النظام السياسى، وقدرته على مواجهة الأزمات، والتحولات بمجموعة من السياسات بعد أن يكون قد وضع أهدافه، ولقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسته لوصف، وتحليل أثر الجغرافيا السياسية على النظام السياسي الإماراتي، ومدى تحقيق الإستقرار السياسي من خلاله، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النظام السياسى، وقيادته السياسية فى تفاعلها مع المكون الأرضى فى دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تحقق عدة أهداف للحفاظ على الدولة، واستمرارية النظام السياسى، ومن بين هذه الأهداف: مجابهة التحديات، والتهديدات الخارجية، وكبح جماح خطر الجماعات المتأسلمة داخلياً، وخاصة "جماعة الإخوان المسلمين"، وحسن توظيف، وإدارة الوفرة الاقتصادية، وتقوية النظام السياسى، وتطوير فاعلية الأداء الحكومي، والسياسات العامة، وكذلك يعتبر متغير القيادة السياسية، وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي، وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام، وداخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي، والقدرات الشخصية للقيادة السياسية، واستمرارية المؤسسات الحكومية، والأجهزة الاتحادية داخل النظام، واستقرار شؤون الحكم، والإدارة بالدولة.

3- **دراسة (Marwa Mohamed Abdel Moneim, 2021)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على الثقافة السياسية والاستقرار السياسى: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (2004 – 2020)، ولقد

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية دور العامل الثقافى في تحقيق الاستقرار السياسي والحيلولة دون وقوع الاضطرابات السياسية، فقد لعب كلاً من الوعي السياسي والحرية السياسية كمتغيرات ثقافية دوراً مهم في التأثير علي الاستقرار السياسي في الإمارات، ويتضح ذلك فى أنه سواء فى عهد الشيخ زايد أو العهد الراهن وحكم الشيخ خليفة قد استمرت الثقافة السياسية الداعمة لاستقرار النظام السياسى وقد تمثلت أبرز ملامح هذه الثقافة فى رضاء المواطنين عن أداء النظام السياسى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كأولوية للمواطن، وأن الاستمرارية السياسية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن تشير إلى وجود استقرار حقيقي، وفي ظل ذلك بأن الاستمرارية التي تتمتع بها النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة هى ناجمة عن قدرة النظام الحاكم على توظيف المعطيات البيئية الداخلية، والخارجية بشكل يدعم شرعية استمرار هذه النخبة الحاكمة، وبالتالي فإن سلوك النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة لا يختلف عن سلوك النخب الحاكمة في العديد من المجتمعات العربية الأخرى إلا أن نجاح النخبة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم استمراريتها تعد أكبر مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

4- **دراسة (Karam Shahrour, 2020)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور السياسة الخارجية الإماراتية (1971-2020) حيث الصعود غير المتوقع لدولة صغيرة ذات طموحات لا حدود لها، وتحليل السياسة الخارجية، وضمان بقاء الدولة المستقلة حديثاً، وأمنها، ودعم الدول العربية، والإسلامية الشقيقة سواءً في المجال التنموي أو في الصراع العربي الإسرائيلي؛ خلال هذه الفترة اتسمت السياسة الخارجية الإماراتية بالاعتدال نظراً لصغر حجم الإمارات، وقيودها الداخلية، وشخصية الشيخ زايد، واعتمدت بشكل كبير على التناغم لتحقيق الأمن، ولقد استخدم الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه في الوقت الحالي كل ما يُمكننا الجزم به هو أن القرار يقع على عاتق محمد بن زايد الذي يبدو أنه بدأ تدريجيًا في تحقيق التوازن بين هذين التوجهين؛ في الواقع، وفي البيئة المباشرة للإمارات العربية المتحدة يبدو أن محمد بن زايد قد خفّض من حزم سياسته الخارجية كما يتضح من الانسحاب العسكري الإماراتي من اليمن، ومحاولات بلاده الأخيرة للانخراط مع إيران، وهو ما يُخالف السياسة الإماراتية السابقة بشكل كبير؛ في الوقت نفسه في البيئات النائية التي لا تُشكّل، ولا يُمكن أن تُشكّل أي تهديد فعلي لأمن الإمارات العربية المتحدة لا يبدو محمد بن زايد حريصًا على التراجع عن طموحاته في الهيمنة الإقليمية حتى الآن – كما يتضح من قراره الأخير بتعزيز دعمه العسكري لحفتر في ليبيا بشكل كبير، ونتيجة لذلك فإن ما قد نشهده الآن هو بداية عملية بطيئة لصقل السياسة الخارجية الإماراتية، والتي قد تكون نتيجتها سلوكًا خارجيًا معتدلًا في البيئة الإقليمية

المباشرة للبلاد، وسلوكًا حازمًا في المواقع النائية لترسيخ الهيمنة، ولكن هذا مجرد تخمين، والوقت وحده هو الذي سيخبرنا ما إذا كان هذا صحيحًا وإلى أي مدى.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع والقراءة المتأنية من قبل الباحثة للدراسات السابقة، تبين أنها تشترك مع الدراسة الحالية في تناول موضوع المتغيرات الدولية وآثرها على العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في عدة جوانب، من أبرزها:

1. المساهمة في تحديد مشكلة الدراسة، وصياغة تساؤلاتها، وتوضيح أهميتها النظرية والتطبيقية في السياق الإماراتي وما يتعلق بسياساتها الخارجية مع الدول المختلفة.
2. تأكيد أهمية الدراسات السابقة وتبرير الاعتماد عليها، خصوصًا تلك التي تناولت المتغيرات الدولية وآثرها على علاقات الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على المراجع والمصادر السياسية ذات الصلة بالعلاقات الدولية، مما ساعدت الباحثة في تعزيز الإطار النظري للدراسة، وفي ترتيب النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية.
4. كشفت بعض الدراسات السابقة، من خلال منهجياتها، عن أساليب مختلفة في البحث، وقد ساعدت الباحثة في اختيار المنهج الملائم للدراسة الحالية وكيفية توظيفه بشكل فعال.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية، كما تختلف في بعض المفاهيم المستخدمة، رغم الاتفاق حول المتغيرات الدولية وأثرها على العلاقات الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تتميز الدراسة الحالية بالشمولية والعمق، حيث تناولت المتغيرات الدولية وأثرها على العلاقات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بينما تناولت غالبية الدراسات السابقة الموضوع من زوايا محدودة، دون التركيز على المتغيرات الدولية وأثرها على العلاقات الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على المتغيرات الدولية وآثرها على العلاقات الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يتيح هذا المنهج فهم الوضع الراهن بدقة، ويهدف إلى تقديم وصف شامل للظاهرة المدروسة، بما في ذلك طبيعتها ومدى انتشارها، كما يساعد في التكيف مع طبيعة الدراسة بشكل أفضل، مما يسهم في تقديم تحليل معمق وشامل للموضوع.

المبحث الأول: المتغيرات الجيوسياسية وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الأزمات الإقليمية:

تشهد الساحة الإقليمية والعالمية تغييرات مستمرة تؤثر على موازين القوى والسياسات الدولية، ما جعل فهم المتغيرات الجيوسياسية ضرورة استراتيجية للدول في رسم سياساتها الخارجية، وفي هذا السياق برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج يُظهر قدرة الدولة على تكييف مواقفها تجاه الأزمات الإقليمية بما يضمن الحفاظ على مصالحها الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وسوف نتناول ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المتغيرات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تلعب المتغيرات الجيوسياسية دورًا محوريًا في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تؤثر على أولوياتها ومواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وتعكس هذه المتغيرات قدرة الدولة على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية بما يضمن الحفاظ على أمنها واستقرارها ومصالحها الاستراتيجية، وسوف نتناول ذلك من خلال الآتي:

1- موقع الإمارات الجغرافي وتكوينه:

شهد العالم العربي خلال السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية عميقة أفرزت نتائج بالغة التأثير سواء على الصعيد الداخلي للمجتمعات، وما طرأ عليها من تغيرات ثقافية أو على مستوى المنظومة الجغرافية التي أسهمت في رسم ملامح المشهد السياسي الراهن.

ومن أبرز هذه التحولات بروز دول الخليج العربي كمركز للثقل الإقليمي في الوطن العربي، وهو ما أتاح لها ممارسة أدوار مؤثرة على المستويين الإقليمي، والدولي، ويُعزى هذا التمكّن إلى نجاح سياسات تلك الدول في مجالات الاقتصاد، والمجتمع الأمر الذي جعلها دولاً قوية، وفاعلة، وحظيت بمكانة رفيعة، واحترام ملحوظ لدى القوى الدولية الكبرى (Alkhatib, 2013) .

وتمتاز دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي فريد على خريطة العالم ما منحها قوة تأثير إقليمي، ودولي واضحة؛ فموقعها الجغرافي يتيح الوصول عبر الخليج العربي، ونهر الفرات إلى سوريا، ومن ثم إلى البحر المتوسط أو

عبر الممرات الطبيعية في إيران إلى روسيا كما يربطها نهر دجلة بالمناطق الجنوبية، والوسطى وصولًا إلى أفغانستان (Ismael, 2024) .

إضافة إلى ذلك تتوسط دولة الإمارات العربية المتحدة شبكة واسعة من المناطق التجارية، والسياحية ما يمكّنها من القيام بدور محوري في المجالات الاقتصادية، والسياحية على حد سواء؛ كما أنها تطل على مسطحي مائيين حيويين هما: الخليج العربي، وبحر عمان مما يعزز من موقعها الاستراتيجي، وقدرتها على التحكم بمسارات التجارة، والملاحة الإقليمية.

ولقد ساهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة في منحها تأثيرًا سياسيًا بارزًا على مستوى الأحداث الإقليمية فقد لعبت دورًا فعالًا في عملية عاصفة الحزم الهادفة لمواجهة ميليشيات الحوثي في اليمن، وذلك على الرغم من تبنيها في الوقت نفسه سياسة دبلوماسية ناعمة، وتقديم مساعدات إنسانية واسعة، والسير بخطى ثابتة نحو التنمية الاقتصادية، ويُعزى هذا الدور إلى اعتبارات جيوسياسية أساسية أبرزها حماية الأمن القومي، وأمن الخليج العربي حتى في ظل غياب أي حدود مشتركة مباشرة مع اليمن (Alnaqid, 2010) .

كما تلتزم السياسة الخارجية الإماراتية بمبدأ مد يد العون لكل محتاج في المنطقة حيث لم تغفل دولة الإمارات العربية المتحدة أي دولة تعرضت لويلات الحروب أو الكوارث الطبيعية فقدمت الدعم، والمساعدات بما يلبي احتياجات الشعوب المتضررة، ومثال على ذلك: الأزمة السورية إذ بلغ إجمالي المساعدات الإماراتية منذ بداية النزاع في سوريا أكثر من 4 مليارات درهم إماراتي (نحو 1.1 مليار دولار أمريكي) ما يعكس التزام الدولة بدعم الاستقرار الإقليمي، والمساعدة الإنسانية بشكل مستمر (Qarqash, 2021) .

2- المتغيرات المرتبطة بعضوية مجلس التعاون الخليجي:

يكتسب مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية بالغة على الصعيد الدولي نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه منطقة الخليج العربي كمركز رئيس لإنتاج، وتصدير الطاقة إذ تضم دول المجلس إلى جانب النفط، نحو62% من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي على مستوى العالم مما يعزز من مكانتها الاستراتيجية، والاقتصادية، ويجعلها فاعلة في صياغة سياسات الطاقة العالمية.

ولقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تصاعدًا ملحوظًا في أهميتها على الساحة الدولية نتيجة مجموعة من العوامل المتشابكة أبرزها ثقلها النفطي الكبير، وموقعها الاستراتيجي المتميز كما لعبت الأحداث الإقليمية المتلاحقة دورًا في لفت أنظار العالم إلى هذه المنطقة بدءًا من الثورة الإسلامية في إيران مرورًا بالتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان، وإعلان مبدأ كارتر ثم الحرب العراقية – الإيرانية، والحرب الثانية في الخليج وصولًا إلى الحرب الأمريكية على العراق، والأزمة السورية، وانتهاء بالصراع في اليمن (Ali, 2014) .

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية برزت منطقة الخليج العربي كواحدة من أكثر المناطق تأثيرًا على الساحة الدولية نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتكاملة أبرزها الثقل النفطي الكبير الذي تمتلكه هذه الدول، وموقعها الاستراتيجي المتميز، وقد أسهمت الأحداث الإقليمية المتلاحقة في تسليط الضوء على أهمية المنطقة عالميًا بدءًا من الثورة الإسلامية في إيران، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان مرورًا بإعلان مبدأ كارتر ثم الحرب العراقية – الإيرانية، والحرب الثانية في الخليج تلاها الغزو الأمريكي للعراق، والأزمة السورية وصولًا إلى الصراع الجاري في اليمن ما جعل الخليج محورًا للسياسات الدولية، والأمنية، والاقتصادية (Eid, 2014).

ويعتمد نهج دولة الإمارات العربية المتحدة في السياسة الخارجية على التوازن، والحذر من الانخراط المباشر في الأزمات السياسية الناشئة عن تداعيات الثورات العربية، وقد تجلى هذا المبدأ بوضوح خلال أزمة قطر حيث تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون آليات الاحتواء، والتوافق بدلاً من استخدام التهديد أو القوة، وتقوم هذه الاستراتيجية على تعزيز الثبات السياسي، والأمن القومي مستفيدة من التنسيق الوثيق مع المملكة العربية السعودية التي تعمل بجانب الإمارات، وتشكلان الدولتين الركيزتين الأكثر تأثيرًا في المجلس مما يضمن استقرار التكتل الخليجي، وتماسكه أمام التحديات الإقليمية.

ويُعدو استمرار مجلس التعاون الخليجي في أداء دوره الفاعل على الرغم من الأزمات السياسية، والمنافسة الاقتصادية المتصاعدة في المنطقة دليلاً على الرؤية السياسية الحكيمة لقادة دول الخليج، ووعي شعوبها، بالإضافة إلى التزام الدول الأعضاء بآليات العمل المشترك لتعزيز مكانة المجلس إقليميًا، ودوليًا (Al Obaidli, 2019).

وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كالأكثر نشاطًا في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي داخل المجلس حيث التزمت بتنفيذ قرارات السوق المشتركة بما في ذلك السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات، وممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية بحرية.

المطلب الثاني: موقف الإمارات العربية المتحدة من الأزمات الإقليمية الراهنة:

إن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الأزمات الإقليمية الراهنة يتسم بالاتزان والواقعية، حيث تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى إعلاء مبدأ الحلول السلمية، ودعم جهود الوساطة والتسويات الدبلوماسية، بعيدًا عن منطق الصراع والتصعيد، وقد برز ذلك في تعاملها مع أزمات المنطقة، سواء في اليمن أو ليبيا أو سوريا، حيث تبنت مقاربة قائمة على محاربة التطرف والإرهاب، ودعم الاستقرار السياسي، والمساهمة في الجهود الإنسانية والإغاثية، وتعكس هذه السياسة حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية مسؤولة تدعو للحوار والشراكات الاستراتيجية، وسوف نتناول ذلك من خلال الآتي:

1- المتغيرات المرتبطة بالإقليم العربي:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب إقليمٍ مضطرب يشهد تداعيات ثورات "الربيع العربي" الأمر الذي يجعل لهذا المحيط الجغرافي دورًا محوريًا في صياغة توجهات سياستها الخارجية؛ فالعوامل الجيوسياسية، والجيواستراتيجية لأي إقليم تشكل محددًا أساسيًا لطبيعة العلاقات البينية بين دوله من حيث أنماط التفاعل القائمة، وآلياتها، والمسارات، والاتجاهات التي تتخذها هذه العلاقات فضلًا عن أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم فإن العلاقات الدولية لا تنشأ بمعزل عن واقع جغرافي، وسياسي، واقتصادي محدد بل تأتي انعكاسًا مباشرًا لمقتضياته، واشتراطاته بحيث تفرض هذه البيئة على الأطراف الفاعلة أنماطًا معينة من السلوك السياسي في تعاملها مع محيطها الإقليمي، والدولي (Alsayid, 2011) .

وحيث أن منطقة الخليج العربي التي تشكّل دولة الإمارات العربية المتحدة جزءًا منها تُعد ساحة متجددة للأحداث السياسية الكبرى، والتحولات الجيوستراتيجية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي فقد أسفرت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عن متغيرات إقليمية عميقة تزامنت مع استمرار النزاع الإماراتي – الإيراني حول الجزر الثلاث لتظل هذه القضية من أبرز الملفات العالقة في المنطقة كما برزت تطورات أخرى لا تقل تأثيرًا مثل: تولي صدام حسين الحكم في العراق، وما تبعه من حروب الخليج ثم التدخل الأمريكي المباشر في العراق، وما أحدثه من تداعيات واسعة على الأمن الإقليمي، وفي السياق ذاته جاءت الحرب في اليمن لتضيف بعدًا جديدًا، ومعقدًا للمشهد الاستراتيجي، وبناءً عليه فإن تحليل السياسة الخارجية الإماراتية يستلزم الوقوف على هذه المحطات الإقليمية الجوهرية، واستجلاء الموقف الإماراتي منها لفهم محددات توجهاتها الاستراتيجية (Eubayd, 2024).

2- الخلاف الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاث:

قضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) تمثل إحدى أكثر القضايا الإقليمية تعقيدًا، واستمرارية في المنطقة الخليجية منذ عام 1971؛ فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على احتلال إيران لهذه الجزر ما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة متمسكة بخيار الحل السلمي داعيةً إلى الاحتكام للقانون الدولي، والتحكيم العادل أو الدخول في مفاوضات مباشرة تعيد الحق إلى أصحابه، وفي المقابل تصر إيران على نهجها القائم على فرض الأمر الواقع متجاهلةً الأبعاد القانونية، والشرعية للنزاع، وبين هذين الموقفين برزت مواقف داعمة للإمارات على المستويين الإقليمي، والدولي إذ أكد كل من مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية مرارًا حق دولة الإمارات العربية المتحدة المشروع في استعادة سيادتها على الجزر بالوسائل السلمية بينما تواصل إيران تمسكها بسياسة التعنت، ورفضها لأي تسوية قائمة على الشرعية الدولية (Al-Taniji, 2010) .

إذ أنه من الثابت تاريخيًا أن ملكية الجزر الثلاث في الخليج العربي (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) تعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث ارتبطت هذه الجزر منذ القرن الثامن عشر بسيادة قبيلة القواسم التي مثّلت السلطة الشرعية والحاكمة في إمارتي الشارقة، ورأس الخيمة، وقد حظيت هذه السيادة باعتراف دولي واضح أبرزُه ما صدر عن بريطانيا؛ القوة المهيمنة في المنطقة آنذاك فضلًا عن مجموعة واسعة من الوثائق التاريخية التي تثبت تبعية الجزر للقواسم، وعلى الجانب الآخر لم تُسجل أي شواهد تاريخية تشير إلى أن جماعة أو قبيلة أخرى — بما فيها الفرس — قد مارست أي نوع من السيادة أو الاستيطان على هذه الجزر كما أن الادعاءات الإيرانية اللاحقة تفتقر إلى أي أساس قانوني أو وثائقي يمكن أن يضفي عليها شرعية الأمر الذي يعزز الموقف الإماراتي القائم على أسانيد تاريخية، وقانونية راسخة (Al-Zaabi, 2013) .

ومع مطلع سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا عام 1971 استغلت إيران انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج لتفرض سيطرتها العسكرية على جزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى عبر قوات الشاه محمد رضا بهلوي، وفي العام نفسه طالت أطماعها جزيرة أبو موسى حيث أُبرمت آنذاك اتفاقية تفاهم بين حاكم إمارة الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي، والحكومة الإيرانية التي نصّت على ترتيبات لتقاسم السيادة على الجزيرة؛ غير أن إيران سرعان ما أخلّت ببنود الاتفاقية، وارتكبت سلسلة من الانتهاكات المتعاقبة انتهت في أغسطس 1992 بإحكام سيطرتها الكاملة على الجزيرة، وفرض واقع جديد على سكانها من خلال تخييرهم بين مغادرة أرضهم أو قبول الجنسية الإيرانية قسرًا (Jamal, 2013).

وتكشف شهادة الشيخ خالد بن محمد القاسمي؛ حاكم إمارة الشارقة آنذاك لصحيفة الأنوار اللبنانية عن حجم التعقيدات التي أحاطت باتفاقية أبو موسى الموقعة مع إيران فقد أكد الشيخ خالد أنه قدم إلى كل من بريطانيا، وإيران وثائق رسمية، وأدلة تاريخية تثبت عروبة الجزر كما بادر إلى التواصل مع الدول العربية لشرح موقفه، وتوضيح حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت فيها، ورغم محاولاته المتكررة لفتح باب الحوار مع الجانب الإيراني بالمنطق، والحجة إلا أن هذه المساعي اصطدمت بجدار التعنت، وأفضت إلى طريق مسدود، وقد تداخلت عدة عوامل لتفاقم الموقف؛ أبرزها انشغال الدول العربية في تلك المرحلة بأزماتها الداخلية، وعدم إيلائها الاهتمام الكافي بالقضية إلى جانب التهديدات الإيرانية المتواصلة التي أكدت استعدادها لاستخدام القوة لفرض سيطرتها فضلاً عن الضغوط البريطانية الرامية إلى إنهاء ملف الجزر قبل انسحابها من منطقة الخليج، وإزاء هذه الظروف المعقدة وجدت الشارقة نفسها في موقف بالغ الصعوبة خاصة أن استمرار الأزمة كان يهدد الولادة السياسية لاتحاد الإمارات بل ويعرض مشروعه برمته لخطر الانهيار في مراحله الأولى (Mahmoud, 2023) .

وحيث إن هذه الجزر الثلاث تشكل موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في قلب الخليج العربي إذ تمنح الجهة المسيطرة عليها قدرة استثنائية على التحكم بمضيق هرمز المعروف تاريخيًا باسم "باب السلام"، وهو الشريان البحري الذي تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط العالمية، ومن خلال السيطرة على هذه الجزر إضافة إلى جزيرتي هنغام،

ولارك الواقعتين غرب المضيق، وداخل مياه الخليج تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها البحري بما يضمن لها مراقبة حركة الملاحة من الخليج وصولًا إلى المحيط الهندي الأمر الذي يكشف أن دوافعها تتجاوز مجرد الادعاء بالسيادة لتأخذ أبعادًا استراتيجية، واقتصادية أوسع.

وكذلك يُضاف إلى الأبعاد الاستراتيجية لاحتلال إيران للجزر الثلاث بعدٌ اقتصادي واضح تجلّى في تركيزها المبكر على جزيرة أبو موسى نظرًا لاحتوائها على كميات من خام الأوكسيد الأحمر، وهو المعدن الذي يشكّل موردًا اقتصاديًا مهمًا كما يتوافر هذا الخام أيضًا في جزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى مما يفسر جانبًا من إصرار إيران على إحكام سيطرتها عليها (Alsiwidiu, 2012) .

ولقد اتسم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه قضية الجزر الثلاث بالوضوح، والاتزان، والنهج الدبلوماسي ففي عام 1992 عقب قيام السلطات الإيرانية بطرد عدد من العمال الوافدين من الشارقة إلى جزيرة أبو موسى بذريعة عدم حيازتهم الوثائق المطلوبة، واعتبار وجودهم مساسًا بأمنها الداخلي أوفدت دولة الإمارات العربية المتحدة وفدًا رسميًا للتفاوض مع الجانب الإيراني، وقد طرح الوفد الإماراتي جملة من المطالب؛ في مقدمتها إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، والالتزام فيما يخص جزيرة أبو موسى بتنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة مع الشيخ خالد القاسمي عام 1971 غير أن هذه المفاوضات لم تُفضِ إلى نتيجة تُذكر إذ رفضت إيران تلك المطالب كافة؛ كما رفضت اللجوء إلى التحكيم الدولي لافتقارها إلى أي سند قانوني أو تاريخي يدعم مزاعمها (Al-Khalili, 2013).

ولقد واصلت إيران توظيف الجزر المحتلة لأغراض استراتيجية إذ أنشأت مطارًا في جزيرة أبو موسى بلغت تكلفته نحو سبعة ملايين دولار، واستغرق تشييده أربعة عشر شهرًا بطاقة استيعابية تصل إلى سبعمائة راكب، وبعد سبعة أشهر فقط من افتتاح المطار أعلنت السلطات الإيرانية عن افتتاح فرع لجامعة "بيام نور" في الجزيرة، وهى من أبرز الجامعات الإيرانية؛ في خطوة عكست توجهًا واضحًا نحو تكريس الوجود الإيراني، وتعزيزه في الجزر الثلاث (Al-Taniji, 2010) .

ولقد مثّل عام 2012 محطة جديدة في سياسة إيران تجاه الجزر الإماراتية حيث أقدمت على تحويل جزيرة أبو موسى إلى ما سمّته عاصمة لمحافظة "خليج فارس"، وتبع ذلك منح تراخيص لشركات السياحة لتنظيم رحلات إلى الجزر الثلاث في إطار سعيها لتكريس سيادتها عليها، وعلى الصعيد العسكري كثّفت إيران وجودها عبر إجراء مناورات بحرية، وجوية متكررة في محيط الجزر في رسالة مباشرة لتثبيت الأمر الواقع (Al-Ghamdi, 2019) .

وفي عام 2009 حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة فتح صفحة جديدة في مسار قضية الجزر حين اقترحت على إيران تشكيل لجنة فنية مشتركة تضع أسسًا واضحة للحوار، والمفاوضات بشأن مستقبلها إلا أن المقترح لم يلقَ أي استجابة من الجانب الإيراني، وبعد ذلك بعامين، وبغرض إتاحة الفرصة لحل سلمي قبلت دولة الإمارات

العربية المتحدة طلبًا إيرانيًا يقضي بالامتناع عن إدراج أي بيانات متصلة بالجزر في الهيئات الدولية، والإقليمية لمدة عام كامل؛ غير أن هذه المبادرة أيضًا لم تسفر عن نتائج عملية (Al-Qahtani, 2018).

وبالرغم من تعدد المبادرات الإماراتية التي عكست رغبة صادقة في معالجة قضية الجزر الثلاث عبر الحوار، والوسائل السلمية فإن الجانب الإيراني لم يُبدِ أي تجاوب إيجابي، ولم يقدم ما يدل على استعداده للتوصل إلى حل عادل ينهي هذه الإشكالية المستمرة بين البلدين.

ومن الجدير بالذكر أنه لم تحظَ سيطرة إيران على الجزر بأي اعتراف رسمي من أي دولة في المجتمع الدولي؛ بل على العكس فقد أكدت جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب قوى دولية، ومنظمات إقليمية مهمة دعمها الواضح لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، واعترافها بحقها المشروع في السيادة على الجزر، وبناءً على نهجها الدبلوماسي القائم على السعي للحلول السلمية تواصل دولة الإمارات جهودها الرامية إلى استعادة هذه الجزر عبر الوسائل الودية، والآليات القانونية المتاحة (Al-Ghamdi, 2019) .

3- موقف الإمارات من الملف النووي الإيراني:

لقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالملف النووي الإيراني انطلاقًا من إدراكها لحجم التأثير المباشر الذي يمكن أن يتركه هذا الملف على أمنها الوطني، والإقليمي، ومع إبرام الاتفاق النووي بين إيران، والدول الخمس الكبرى برزت قناعة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة إشراكها في هذا المسار نظرًا لموقعها الجغرافي الحساس، وصلتها الوثيقة بالتطورات في منطقة الخليج، ويضاف إلى ذلك أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تعد من الأوسع على المستوى العربي إذ يصل حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة ، وإيران إلى نحو 13 مليار دولار ما يجعلها الشريك العربي الأبرز لطهران (Al-Majali, 2007) .

وحيث أن الملف النووي الإيراني يشكل مصدر قلق بارز لدولة دولة الإمارات العربية المتحدة نظرًا لاعتماد اقتصادها بدرجة كبيرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية، واستقرار البيئة الاقتصادية فأي توتر أمني أو صراع عسكري في المنطقة قد يدفع رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق أكثر أمانًا، وهو ما يهدد مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز اقتصادي عالمي كما أن موقعها الاستراتيجي القائم على النشاط التجاري، وحركة الاستيراد، والتصدير يجعلها عرضة لتداعيات خطيرة في حال إغلاق مضيق هرمز نتيجة أي مواجهة عسكرية إذ يُعد المضيق شريانًا رئيسيًا للتجارة العالمية، وعصبًا حيويًا للاقتصاد الإماراتي (Ismael, 2024) .

وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن امتلاك إيران لقدرات نووية عسكرية يمثل انتهاكًا للمرتكزات التي يفترض أن تحكم العلاقات بين الجانبين، والتي تقوم على مبادئ تعزيز الثقة المتبادلة، وتغليب المصالح الاقتصادية المشتركة، والابتعاد عن منطق القوة لصالح الحلول السلمية، وتزداد حساسية الموقف في ظل الخلاف القائم بشأن الجزر

الثلاث حيث تصر إيران على اعتبارها جزءًا من شؤونها الداخلية في حين تُعد هذه القضية بندًا ثابتًا في أجندة القمم الخليجية بوصفها مسألة سيادية محورية لدول المنطقة (Qarqash, 2025) .

4- موقف الإمارات من الثورات العربية:

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز حضورها الإقليمي في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية، والتنموية، وذلك عبر بناء تحالف استراتيجي مع المملكة العربية السعودية لمواجهة تداعيات ما سُمّي بـ (الربيع العربي) الذي ألقى بظلاله السلبية على عدد من الدول العربية وتسبب في حالة من الخراب، والاضطراب، وقد رأت دولة الإمارات العربية المتحدة أن هذه الموجة لم تفضِ إلا إلى زيادة التشرذم، وانتشار الإرهاب الأمر الذي استدعى تحرّكًا فاعلًا من خلال هذا التحالف، وكان من أبرز إنجازاته دعم مصر، وشعبها في مواجهة الحكم الأصولي لجماعة الإخوان المسلمين التي كانت تسعى إلى نسج تحالفات مع إيران، وتوظيف مقدرات الدولة المصرية لخدمة مشاريعها في المنطقة، ولم يقتصر الدور الإماراتي على البعد السياسي، والعسكري فحسب؛ بل امتد ليشمل تقديم دعم اقتصادي، وتنموي واسع النطاق عبر مشاريع استراتيجية ساعدت الشعب المصري على تجاوز التحديات التي فرضتها تلك المرحلة العصيبة (Wahayb, 2012) .

ولقد شهدت المرحلة اللاحقة توسعًا في نطاق التحالف الذي قادته دولة الإمارات العربية المتحدة ليشمل البحرين، والكويت، وقطر، والأردن، والمغرب، ومصر، والسودان حيث أُطلق عليه اسم "عاصفة الحزم"، وكان له دور محوري في محاولة إنقاذ اليمن، وإعادة الشرعية إلى مؤسساته؛ غير أن هذا التحرك قوبل بانتقادات واسعة في بعض الأوساط العربية التي اعتبرته موقفًا معاديًا لتطلعات الجماهير العربية المطالبة بالحرية، ووسيلة لحماية مصالح ضيقة على حساب قيم الديمقراطية، والتغيير، وترى هذه الانتقادات أن القوى الثورية العربية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ذات المرجعية السنية لم تكن متطرفة، ولم تلجأ إلى السلاح بل مارست نشاطها الثوري بصورة سلمية، وأكدت عدم تدخلها في شؤون دول الجوار بما في ذلك الإمارات (Ghurab, 2016) .

وتبرز في هذا السياق التجربة المصرية حيث وصل الإخوان المسلمون إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية حرة، ونزيهة إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الفتاح السيسي في عام 2013، وما تبعه من عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي اعتُبر من قبل البعض انقلابًا مدعومًا ماليًا، وسياسيًا من دول خليجية أبرزها الإمارات، والسعودية، والبحرين، والكويت، وهو ما أثار جدلاً واسعًا، وعدّه العديد من المراقبين موقفًا مؤسفًا أضر بمسار التحولات الديمقراطية في المنطقة (Al-Kutbi, 2014).

المبحث الثاني: التغيرات الدولية وانعكاساتها على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

يشهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية متسارعة شملت المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على توجهات الدول وسلوكها الخارجي، وفي هذا السياق، برزت

دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا لدولة استطاعت التكيف مع هذه المتغيرات وتوظيفها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، من خلال سياسات خارجية مرنة تجمع بين البعد الاقتصادي والدبلوماسي والأمني، ويأتي الاهتمام بدراسة أثر المتغيرات الدولية على علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية من الحاجة إلى فهم طبيعة تفاعلها مع البيئة الدولية المتغيرة، وكيف استطاعت بناء شبكة واسعة من الشراكات الاستراتيجية التي تدعم رؤيتها التنموية وأمنها القومي، وسوف نتناول ذلك بالتفصيل من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الدبلوماسية الإماراتية وموقفها من القضايا الدولية:

تُعد المواقف الوطنية والقومية والدولية الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية المتزنة لدولة الإمارات العربية المتحدة في إدارتها لعلاقاتها مع المجتمع الدولي، وقد تأسس هذا النهج على قناعة راسخة بأهمية الاستقرار، وأولوية الشفافية، وتعزيز العمل العربي والدولي المشترك، وهو ما جعل سياستها الخارجية مثالاً للحيوية والفاعلية والتجدد، مع حفاظها في الوقت ذاته على ثوابتها الاستراتيجية الراسخة.

واستطاعت الدبلوماسية الإماراتية أن تحقق انفتاحاً كبيراً على الساحة الدولية، نتج عنه بناء شراكات استراتيجية متعددة المجالات، حيث شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والتعليمية والصحية، مع عدد واسع من الدول في مختلف القارات، وقد أسهم هذا الانفتاح في ترسيخ المكانة البارزة التي تحتلها الدولة في المجتمع الدولي، كما التزمت الإمارات في نهجها الدبلوماسي بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقوانين الدولية، وعملت على ترسيخ علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن اعتماد أسلوب الاعتدال في معالجة النزاعات الدولية من خلال الحوار والوسائل السلمية (Abdul Hamid, 2014) .

وقد اعتمدت القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية واضحة المعالم ومرتكزة على أسس ثابتة في إدارة علاقاتها الخارجية، حيث تحرك الجهاز الدبلوماسي استناداً إلى هذه الرؤية وإلى المبادئ التي تقوم عليها، وقد مكّن هذا التوجه، بفضل الكفاءة المتميزة التي يتمتع بها الجهاز الدبلوماسي تحت قيادة الشيخ "عبد الله بن زايد آل نهيان" وزير الخارجية والتعاون الدولي، من تحقيق نتائج سياسية إيجابية وحصاد ثمار الجهود الدبلوماسية المتواصلة، بما وسّع من آفاق الحضور الإماراتي وأسهم بفاعلية في معالجة أزمات المنطقة العربية، ومن الجدير بالذكر أن هذه النجاحات أضافت قيمة نوعية للسياسة الخارجية الرشيدة للدولة، خاصة في ظل موجات التغيير التي اجتاحت المنطقة والعالم وما رافقها من تعقيدات سياسية وأزمات أمنية واقتصادية وإنسانية مست مختلف الدول العربية.

وقد كان لدولة الإمارات حضور فاعل في مختلف المبادرات الهادفة إلى ترسيخ الاستقرار في المنطقة، إذ لم يقتصر دورها على محيطها العربي بل تجاوز ذلك إلى الساحة الدولية، حيث لعبت دبلوماسيتها دوراً مؤثراً في المنظومات

الخليجية والعربية والدولية التي تعاملت مع أزمات المنطقة، وقد مكّنها هذا الدور من تحقيق تميز ملحوظ وضعها في موقع بارز بين العواصم المؤثرة في صناعة القرار العالمي.

كما التزمت الدولة منذ عهد مؤسسها الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" بالوقوف إلى جانب قضايا العدل والسلام، وعملت على دعم الاستقرار والأمن الدوليين. وقد جددت الإمارات في عام 2017 مبادئ سياستها الخارجية، حيث جعلت من مكافحة الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله أولوية قصوى، وسعت في الوقت ذاته إلى الحد من بؤر التوتر الإقليمي والدولي عبر تحركات دبلوماسية نشطة هدفت إلى حل الخلافات بالطرق السلمية (Alsharari, 2015) .

كما أولت الإمارات أهمية كبيرة للعمل الإنساني والإغاثي والتنموي، فعملت على تقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة للدول النامية، خصوصاً تلك التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية، ولم يقتصر دورها على الدعم المالي بل امتد ليشمل المشاركة في عمليات حفظ السلام، وحماية المدنيين، والمساهمة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، مما رسّخ شراكاتها الدولية وكرّس التزامها بدعم السلم والأمن العالميين (Bilal, 2022) .

وقد سخرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدراتها وإمكاناتها كافة لرسم سياسة خارجية هادفة تعكس صورتها الحضارية المتقدمة، واضعة إياها في مصاف الدول الفاعلة عالمياً، كما عبّرت الدولة في مختلف المحافل الدولية عن التزامها بمبادئ الأمم المتحدة، وبقيم التسامح، ونبذ العنف، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، مؤكدة أن مواجهة الإرهاب والتطرف تستوجب موقفاً جماعياً ثابتاً وصادقاً من المجتمع الدولي.

كما دعت دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار إلى تعزيز التضامن العربي والإسلامي وتوحيد المواقف لمكافحة الإرهاب، والتصدي لجذوره الفكرية، والتأكيد على أن رفض العنف والتطرف يُعد خياراً استراتيجياً لا بديل عنه، وقد أجمعت آراء المراقبين والخبراء على أن النجاحات التي حققتها الدولة في مجالات التنمية والأمن الداخلي هي انعكاس مباشر لدبلوماسيتها الذكية والمتجددة، التي منحتها مساحة أوسع للحركة الخارجية وزادت من حضورها على الساحة الدولية (Waheeb, 2012) .

كما برزت السياسة الخارجية الإماراتية في ملفات حساسة على أجندة المجتمع الدولي مثل قضايا الطاقة المتجددة، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز الأمن والسلم العالميين، وقدمت الدولة نموذجاً استثنائياً من خلال تطوير برنامج نووي سلمي حظي بإشادة دولية، باعتباره تجربة رائدة في التوظيف الآمن للتكنولوجيا النووية بما يخدم التنمية ويحافظ على الاستقرار العالمي (Hasan, 2013) .

وقد تركزت أولويات السياسة الخارجية للدولة في السنوات الأخيرة على تعزيز التعاون الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والبيئة، بما جعل هذه الملفات محركاً أساسياً لسياساتها الدولية، مقارنة بالقضايا السياسية التقليدية، كما دعت الإمارات المجتمع

الدولي إلى إدراك خطورة تصاعد التطرف والإرهاب في المنطقة، وضرورة مواجهته بجدية باعتباره تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي (Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, 2023) .

أما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد جددت دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها الثابت بدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، كما واصلت تقديم الدعم الإنساني والمالي، بما في ذلك مساهماتها الإضافية لوكالة الأونروا لتمكينها من تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الأساسية (Al-Kutbi, 2016).

وفي الشأن اليمني، أدانت الإمارات الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات الحوثي، وأكدت استمرار مشاركتها ضمن التحالف العربي دعماً للشرعية الدستورية، انطلاقاً من موقفها الثابت في نصرة الحق ورفض العدوان، كما شددت على ضرورة التزام جميع الأطراف بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن، خاصة القرار رقم (2216)، مع دعم جهود المبعوث الأممي للوصول إلى تسوية سياسية شاملة (Al-Hadabi, 2022) .

أما على صعيد العراق، فقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بوحدة أراضيه وسيادته، معتبرة استقراره جزءاً لا يتجزأ من الأمن العربي، كما دعمت جهوده في محاربة الإرهاب، وأبدت حرصها على تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، لا سيما الاقتصادية والاستثمارية، مع التأكيد على أهمية إزالة العقبات التي تحول دون تطوير هذا التعاون بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين (Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, 2023) .

المطلب الثاني: علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى:

تعد علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى أحد المحاور الرئيسة في سياستها الخارجية، حيث تسعى الدولة إلى بناء توازن استراتيجي يحقق مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها على الساحة الدولية، فقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها أن التحولات الدولية والإقليمية تفرض عليها اتباع سياسة خارجية مرنة وفاعلة تستند إلى مبادئ التعاون والشراكة المتوازنة مع القوى العالمية الكبرى (Salem, 2021)، وسوف نتناول ذلك من خلال العلاقات الأمريكية الإماراتية والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، وعلاقات الاتحادي الأوربي ودولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على العلاقات الروسية الإمارتية، وذلك فيما يلي:

1- العلاقات الأمريكية الإماراتية: التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة:

تتميز العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالعمق الاستراتيجي، حيث تمثل الولايات المتحدة شريكًا أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا رئيسًا، وتعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه العلاقة

في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، إلى جانب الاستفادة من الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية التي توفرها واشنطن، وقد ساعد هذا التعاون على تعزيز قدرات الإمارات في مجال الأمن والدفاع وتطوير بنيتها التحتية التقنية (Al-Shehhi, 2022).

كما تُعد العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا للشراكات الاستراتيجية التي تطورت بشكل متسارع منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فقد اتجهت الإمارات إلى بناء تحالفات دفاعية مع واشنطن بهدف تعزيز أمنها الوطني ومواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وما تبعها من تحولات في المشهد الأمني الإقليمي.

وتشكل الاتفاقيات الدفاعية الموقعة بين الجانبين أحد الركائز الأساسية لهذه العلاقة، حيث ضمنت للولايات المتحدة وجودًا عسكريًا مهمًا في منطقة الخليج العربي، في حين حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم عسكري وتقني يعزز من قدراتها الدفاعية، وقد أدى ذلك إلى توطيد الثقة المتبادلة بين الطرفين، بما جعل هذه العلاقة من أكثر الشراكات الدفاعية استقرارًا في المنطقة (Al-Awadhi, 2023) .

كما ساهم التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل الخبرات في رفع كفاءة القوات المسلحة الإماراتية، حيث أُتيحت لها فرص متقدمة لاستخدام أنظمة تسليح أمريكية متطورة، إضافة إلى المشاركة في مناورات عسكرية مشتركة، وهذا بدوره عزز من قدرات دولة الإمارات العربية المتحدة على مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

وتتجلى أهمية هذا التعاون بشكل واضح في مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في التحالفات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة، مثل الحرب على الإرهاب وجهود حفظ الاستقرار في الشرق الأوسط، وقد أكد ذلك على أن العلاقة بين البلدين ليست قائمة فقط على المصالح العسكرية، بل تشمل أيضًا تقاربًا في الرؤى الاستراتيجية المتعلقة بأمن المنطقة (Al-Kutbi, 2016).

وعلى المستوى السياسي، انعكس التعاون الدفاعي على العلاقات الدبلوماسية، إذ أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة شريكًا رئيسيًا للولايات المتحدة في المنطقة، وقد ساعد هذا التعاون في تعزيز الحوار الاستراتيجي بين الطرفين، مما أدى إلى تنسيق أكبر في الملفات الإقليمية الحساسة مثل الملف الإيراني والأمن البحري في الخليج.

كما لعبت الاستثمارات العسكرية والتكنولوجية الأمريكية دورًا في دعم الصناعات الدفاعية الإماراتية الناشئة، حيث استفادت الإمارات من الشراكة في بناء قاعدة تقنية وصناعية وطنية قادرة على تلبية جزء من احتياجاتها الدفاعية، وهذا يعكس البعد الاقتصادي الذي يتكامل مع البعد العسكري في هذه العلاقة (Abdul Malik, 2022) .

وفي ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة، برزت الحاجة المتزايدة إلى استمرار هذا التعاون، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالصراعات الإقليمية وتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية والطائرات المسيّرة، وقد شكلت هذه المستجدات دافعًا لتوسيع مجالات التعاون الدفاعي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى، أسهم هذا التعاون في تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كلاعب إقليمي مؤثر، حيث مكنها من الجمع بين القوة الناعمة والدور العسكري المتوازن. وهذا التوازن جعلها قادرة على لعب دور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية، معتمدة على دعمها الدفاعي الأمريكي كعامل قوة إضافي، كما أن التعاون الدفاعي بين البلدين لم يقتصر على المجال العسكري التقليدي، بل امتد ليشمل التعاون في الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب وتمويله، مما يعكس شمولية الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، وهذا يعزز من قدرة البلدين على مواجهة التهديدات المشتركة ضمن إطار استراتيجي متكامل (Ibrahim, 2024) .

وبذلك ترى الباحثة إن التعاون الدفاعي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوز كونه علاقة عسكرية محضة، ليصبح شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل الدفاع، والأمن، والاقتصاد، والسياسة، وهو ما يجعل هذه العلاقة مرشحة للاستمرار والتطور في المستقبل، خاصة مع تعاظم التحديات التي تواجه منطقة الخليج والعالم.

2- علاقات الاتحاد الأوربي ودولة الإمارات العربية المتحدة:

تشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة أحد النماذج البارزة للتعاون الدولي المتعدد الأبعاد، إذ تميزت هذه العلاقات بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فمنذ قيام الاتحاد الأوروبي كتكتل سياسي واقتصادي مؤثر في النظام الدولي سعت دولة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بناء شراكة متوازنة معه، حيث تعكس مكانتها الاقتصادية والسياسية المتنامية في المنطقة، ويعود ذلك إلى إدراك الجانبين أن التعاون فيما بينهما يتجاوز المصالح التجارية إلى مصالح استراتيجية شاملة (Baaboud, 2016) .

فقد مثلت الجوانب الاقتصادية ركيزة أساسية لهذه العلاقة، حيث يحتل الاتحاد الأوروبي موقعاً متقدماً كشريك تجاري لدولة دولة الإمارات العربية المتحدة، خصوصاً في مجالات الطاقة والبتروكيماويات والتكنولوجيا الحديثة، وتحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز استثماراتها في الأسواق الأوروبية، مقابل استفادة الاتحاد الأوروبي من موقع دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز تجاري إقليمي يربط بين الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، فهذه المصالح الاقتصادية المتبادلة وفرت أساساً قوياً لتعزيز الحوار السياسي وتطوير آليات التعاون (Al-Zayoudi, 2025) .

وفي الإطار السياسي، سعت الإمارات والاتحاد الأوروبي إلى تنسيق المواقف حيال قضايا إقليمية ودولية، أبرزها مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وقد أسهمت الحوارات الاستراتيجية المشتركة في خلق قنوات اتصال فاعلة للتعامل مع الأزمات، مثل الأزمة اليمنية والملف النووي الإيراني، ما يعكس إدراك الجانبين لأهمية التعاون من أجل الأمن والسلم الدوليين (Hussein, 2021).

وعلى الصعيد الأمني والدفاعي، فقد شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً، خاصة مع تزايد التحديات الأمنية غير التقليدية، مثل القرصنة البحرية في القرن الأفريقي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وفي هذا السياق برز التعاون الإماراتي الأوروبي ضمن مهام الأمن البحري ومكافحة شبكات الإرهاب وتمويلها، وهو ما عزز من مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كفاعل إقليمي موثوق به لدى الاتحاد الأوروبي (Krzymowski, 2024).

ولم تقتصر العلاقة على الجانب السياسي والأمني فحسب، بل امتدت إلى مجالات الطاقة المستدامة والتغير المناخي، إذ تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً إقليمياً في الاستثمار بمجال الطاقة المتجددة عبر مشاريع رائدة مثل "مصدر"، الأمر الذي جعلها شريكاً مهماً للاتحاد الأوروبي في مساعيه لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر والحد من الانبعاثات الكربونية، فهذا التعاون البيئي يندرج ضمن رؤية أوسع تسعى من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة لتوظيف دبلوماسيتها البيئية كأداة لتعزيز مكانتها العالمية.

كما أولت الإمارات والاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بالتعاون في المجالات الثقافية والتعليمية، حيث عززت الشراكات الأكاديمية وتبادل الخبرات العلمية بين الجامعات الإماراتية والأوروبية، وتأتي هذه الخطوات في إطار سعي الإمارات لتعزيز المعرفة والابتكار، بما يعكس التقاء مصالح الطرفين في دعم التنمية البشرية والمعرفة كأساس لبناء مستقبل مشترك أكثر استقراراً وازدهاراً (Colombo, 2021).

وعلى صعيد السياسات الخارجية، يسعى الطرفان لتكامل أدوارهما في مناطق النزاع والاضطرابات، حيث تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة جهود الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات عبر الحوار والدبلوماسية، فيما يعترف الاتحاد بدور دولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية في مناطق الأزمات، فهذا التفاعل المتوازن جعل من العلاقة بينهما شراكة استراتيجية ذات أبعاد إنسانية تتجاوز المصالح الضيقة.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يرى في دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً محورياً في تعزيز أمن الطاقة العالمي، لاسيما أن الإمارات تعد من أكبر مصدري النفط والغاز لدول أوروبية عدة، ومع تصاعد الحاجة الأوروبية لتنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الاعتماد التقليدي على روسيا، حيث ازدادت أهمية الإمارات كمصدر مستقر للطاقة، وهو ما انعكس في اتفاقيات تعاون طويلة الأمد تضمن استمرارية تدفق الطاقة بأسعار مستقرة (kamil, 2017) .

إلى جانب ذلك، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز حضورها الدبلوماسي في أوروبا عبر الانخراط في الفعاليات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يعزز من حضوره المؤسسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال فتح بعثات دبلوماسية وتوسيع التمثيل القنصلي، ويعكس ذلك إدراك الطرفين أن هذه العلاقة لم تعد ثنائية بل أصبحت جزءاً من شبكة علاقات دولية أوسع (Al-Mansour, 2016) .

وترى الباحثة أن العلاقات الإماراتية الأوروبية تجاوزت البعد التقليدي للشراكات الاقتصادية، لتتبلور في صورة شراكة استراتيجية شاملة تتقاطع في مجالات الأمن والسياسة والطاقة والبيئة والثقافة، ويكشف هذا التطور عن إدراك متبادل بأن تعزيز هذه العلاقات يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية ليس فقط للطرفين، بل أيضاً للمشهد الدولي الأوسع.

3- العلاقات الروسية الإماراتية:

تشكل العلاقات الروسية الإماراتية في السياسة الدولية الحديثة نموذجاً مميزاً، إذ استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تبني شراكة استراتيجية مع روسيا الاتحادية تقوم على أسس المصالح المشتركة والتفاهم المتبادل، وتعود جذور هذه العلاقات إلى بداية التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لتشهد منذ ذلك الحين مساراً تصاعدياً اتسم بالثقة المتبادلة والرغبة في تعزيز التعاون في مختلف المجالات (Alfaqy, 2021).

ولقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية روسيا كقوة عظمى تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مؤثراً في النظام الدولي، وهو ما دفعها إلى تطوير قنوات حوار دبلوماسي مستمرة، حيث ساهمت في تنسيق المواقف حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، كما أن روسيا من جانبها تنظر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها شريكاً اقتصادياً مهماً وبوابة رئيسية للانفتاح على أسواق الخليج العربي والشرق الأوسط.

وعلى المستوى الاقتصادي، لعب التبادل التجاري دوراً محورياً في دفع العلاقات نحو مزيد من العمق، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، وشمل مجالات الطاقة، والصناعات الدفاعية، والتكنولوجيا الحديثة، والزراعة، بالإضافة إلى الاستثمارات المتبادلة، وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم من أهم الشركاء التجاريين لروسيا في العالم العربي (Almarhun, 2011) .

أما في مجال الطاقة، فقد برز التنسيق بين الإمارات وروسيا من خلال عضويتهما في تحالف "أوبك+"، الذي أسهم في تنظيم أسواق النفط وضمان استقرار الأسعار عالميًا، وقد عزز هذا التعاون مكانة البلدين كفاعلين رئيسيين في سوق الطاقة العالمية، ورسّخ مناعتهما أمام التحديات الاقتصادية المتقلبة.

كما يشكل التعاون الدفاعي والأمني جانباً آخر من أبعاد العلاقات، حيث وقّع البلدان عدة اتفاقيات في مجال التصنيع العسكري ونقل التكنولوجيا، إلى جانب تبادل الخبرات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويعكس هذا التوجه رغبة الجانبين في تعميق الشراكة بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار (Al-Gharib et al, 2024) .

إلى جانب ذلك، تبرز الأبعاد السياسية للعلاقات الروسية الإماراتية من خلال التنسيق بشأن الأزمات الإقليمية مثل الأزمة السورية، والوضع في ليبيا واليمن، حيث تسعى الإمارات وروسيا إلى إيجاد حلول سياسية متوازنة تراعي مصالح الأطراف المختلفة وتحد من التصعيد العسكري.

وعلى الصعيد الثقافي والإنساني، شهدت العلاقات تطوراً لافتاً مع تزايد التبادل الطلابي والأكاديمي، وتنظيم الفعاليات الثقافية والمعارض المشتركة، كما استقبلت الإمارات عدداً متزايداً من السياح الروس، في حين أصبحت موسكو وجهة مفضلة للطلاب والباحثين الإماراتيين (Mason, 2023).

وفي المجال الفضائي، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً لروسيا في برامج استكشاف الفضاء، إذ استفادت من الخبرات الروسية في تدريب رواد الفضاء الإماراتيين وإطلاق الأقمار الصناعية، ما جعل التعاون الفضائي أحد أبرز مجالات الشراكة العلمية بين البلدين.

وتأتي هذه العلاقات في إطار سياسة الإمارات الخارجية القائمة على تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الكبرى، بحيث لا تقتصر على الولايات المتحدة أو أوروبا، بل تمتد لتشمل روسيا والصين، بما يحقق التوازن في العلاقات الدولية ويحمي المصالح الوطنية .

وترى الباحثة أن العلاقات الروسية الإماراتية تمثل نموذجاً للتعاون القائم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، حيث تغطي هذه العلاقات مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة والدفاع والثقافة والفضاء، وهو ما يجعلها مرشحة لمزيد من التطور في السنوات المقبلة بما يخدم أهداف الطرفين في الاستقرار والتنمية وتعزيز مكانتهما على الساحة الدولية.

- **النتائج والتوصيات:**

أولًا – النتائج:

1. إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة جعلها محورًا حيويًا للتجارة العالمية والنقل البحري والجوي، مما عزز مكانتها الإقليمية والدولية.
2. إن البيئة الجيوسياسية المحيطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة منطقة الخليج والشرق الأوسط، تفرض عليها تحديات أمنية واقتصادية تستدعي سياسات متوازنة للحفاظ على الاستقرار.
3. تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة فاعلة تهدف إلى دعم الاستقرار ومكافحة التطرف عبر المشاركة في المبادرات الدبلوماسية والإنسانية.
4. يظهر الموقف الإماراتي في العلاقات الدولية مرونة بين الحلول السياسية والعمل المشترك العسكري والإنساني في بعض مناطق النزاع.

5. تعتمد الدبلوماسية الإماراتية على مبدأ التوازن والحياد الإيجابي، ما جعلها وسيطًا مقبولًا في عدد من النزاعات الدولية منها الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات وثورات الربيع العربي.

6. تنشط دولة الإمارات العربية المتحدة في القضايا الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتغير المناخي، ومكافحة الإرهاب، ما عزز مكانتها كفاعل عالمي مسؤول.

7. تنوعت علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والاتحاد الأوروبي، مما وفر لها توازنًا استراتيجيًا.

8. ساعدت العلاقات الدولية الإماراتية على تعزيز الأمن الوطني وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

ثانيًا– التوصيات:

1. ضرورة تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية لضمان حماية الأمن القومي ومواجهة التهديدات الجيوسياسية.

2. الاستثمار في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط لزيادة القدرة على مواجهة التقلبات الجيوسياسية.

3. مواصلة التركيز على الحلول الدبلوماسية والوساطات الإقليمية لتقليل التدخلات العسكرية المكلفة.

4. تعزيز دور المساعدات الإنسانية والتنموية في الأزمات الإقليمية بما يعزز صورة دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة ناعمة.

5. الاستمرار في دعم مبادرات التعاون الدولي في مجالات البيئة والطاقة المتجددة لتعزيز الدور الريادي عالميًا.

6. تكثيف المشاركة في المنظمات الدولية لتعزيز النفوذ وصنع القرار بما يخدم مصالح الدولة.

7. مواصلة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تنويع الشراكات مع القوى الكبرى لتجنب الاعتماد على طرف واحد.

8. تعميق التعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة لضمان شراكات مستدامة طويلة الأمد.

References

ʿAbd al-Jalīl Zayd al-Murhūn (2011). *Al-Siyāsah al-Rūsīyah Tijāh al-Khalīj al-ʿArabī*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah – Silsilat Dirāsāt Istrātījīyah.

ʿAbd al-Raḥmān al-Ghāmidī (2019). *Taḥawwulāt al-Siyāsah al-Irānīyah fī al-Khalīj: Qadiyat al-Juzur al-Imārātīyah al-Thalāth Namūthan*. Saudi Arabia: Majallat al-Shuʾūn al-Khalījīyah, Maʿahd al-Khalīj lil-Buḥūth.

ʿAbdullāh Bāʿbūd (2016). *Al-ʿAlāqāt al-Siyāsīyah wa al-Iqtiṣādīyah bayn al-Ittiḥād al-ʾŪrūbī wa Duwal al-Khalīj: Taqyīm wa Tawsiyāt Bishan al-Siyāsāt*. Dubai: Markaz al-Khalīj lil-Buḥūth.

ʿAbdullāh Khalīfah al-Zaʿābī (2013). *Al-Juzur al-ʿArabīyah al-Thalāth: Ṭanb al-Kubrā wa Ṭanb al-Ṣughrā wa Abū Mūsā bayn al-Siyādah al-Imārātīyah wa al-Iḥtilāl al-Irānī*. Sharjah: Manshūrāt al-Qāsimī.

Adam Krzymowski (2024). *India-Middle East-Europe Economic Corridor in strategic connection with the Abraham Accords and the Three Seas Initiative*, Journal of International Studies.

Aḥmad ʿAbd al-Malik (2022). *Al-Imārāt wa al-Quwā al-Kubrā: Muqārabah fī al-ʿAlāqāt al-Dawliyah*. Majallat al-Kanz al-Mukhtār, al-Numrah 15.

Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Ḥafīẓ Ḥasan (2013). *Abʿād al-Istikhdām al-Silmī lil-Ṭāqah al-Nawawīyah fī Ẓil Mabdaʾ Sīyāsat al-Dawlah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Maktabat Muḥammad bin Rashīd.

Aḥmad Qāsim Ḥusayn (2021). *Al-Ittiḥād al-ʾŪrūbī wa al-Mintaqah al-ʿArabīyah: Muqārabāt al-Qaḍāyā al-Jawharīyah*. Beirut: Al-Markaz al-ʿArabī lil-Buḥūth wa Dirāsat al-Siyāsāt.

ʿAlī Ghurāb (2016). *Muʿḍilat "ʿĀṣifat al-Ḥazm": bayn Daʿm al-Sharʿīyah wa Mawjat al-Taḥarrurāt al-ʿArabīyah*. Jordan: Majallat al-Siyāsah al-Dawliyah, Maṣdar min Markaz Dirāsāt al-Wiḥdah al-ʿArabīyah, al-Majallad 82, al-Numrah 2.

ʿAlī Ḥasan al-Qaḥṭānī (2018). *Al-Nizāʿ al-Imārātī–al-Irānī ḥawla al-Juzur al-Thalāth: Muqārabah Tārīkhīyah wa Qānūnīyah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah – Silsilat Dirāsāt Mustaqbaliyah.

ʿAlī Muḥammad Sālim (2021). *Al-Siyāsah al-Khārijīyah li-Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Murtakazātuhā wa Abʿādahā*. Abū Dhabi: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Anwar Qarqāsh (2021). *Al-Azmah al-Sūriyyah. al-Imārāt Tuṣdir Bayānāt Walāʾ lil-Musaʿadah al-Insānīyah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Ṣaḥīfat al-Khalīj, al-Numrah (30).

Anwar Qarqāsh (2025). *Al-Thiqqah al-Maṭlūbah min Īrān*. Ṣaḥīfat al-Khalīj, Al-Imārāt, al-Numrah (29).

Ashraf Jamāl (2013). *Juzur al-Imārāt al-Muḥtallahah. Ṭahrān Kharqat Ittiḥād 1971 maʿ al-Shāriqah*. Al-Masrī al-Yawm, al-Numrah (350822).

Ḥasan Saʿdāwī Maḥmūd, wa Fawzī al-Sayyid al-Miṣrī, wa Muḥammad Aḥmad al-Sharqāwī (2023). *Al-Shaykh Khalid bin Muḥammad al-Qāsimī wa Masʾalat Jazīrat Abū Mūsā (1965 – 1972)*. Egypt: Majallat Kulliyat al-Ādāb, Jāmiʿat Ṭanṭā, al-Numrah (50).

Hazāʿ Aḥmad Sālim al-Manṣūrī (2016). *Dawr al-Siyāsah al-Khārijīyah al-Imārātīyah fī al-Maḥāfil al-Iqlīmīyah wa al-Dawlīyah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Wizārat al-Thaqāfah wa Tanmiyat al-Maʿrifah.

Hussein Ibrāhīm (2024). *Taṭawwur al-Taʿāwun al-ʿAskari al-ʿArabī–al-Amrīkī: al-Imārāt Namūthan*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz Dirāsāt Istrātījīyah.

Ilhām al-Ḥadābī (2022). *Al-Wujūd al-Imārātī fī al-Yaman: Qirāʾah fī al-Mumārasāt wa al-Āthār*. Cairo: Markaz al-Makhā lil-Dirāsāt al-Istrātījīyah.

ʿIṣām Nāyil al-Majālī (2007). *Taʾthīr al-Tasalluḥ al-Irānī ʿalá al-Amn al-Khalījī min al-Thawrah al-Islāmīyah 1979*. Master's Thesis, Jāmiʿat Muʾtah.

Jamal Muḥammad al-Suwaidī (2012). *Al-Juzur al-Imārātīyah al-Thalāth: Ṭanb al-Kubrā, Ṭanb al-Ṣughrā, Abū Mūsā: Ḥaqāʾiq Tārīkhīyah wa Siyāsīyah*. Abū Dhabi: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Jamal Salāmah ʿAlī (2014). *Al-Amn al-Qawmī al-ʿArabī wa al-Taḥaddiyāt al-Muʿāṣirah*. Cairo: Dār al-Fajr lil-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Karam Shahrour (2020). "*The evolution of Emirati foreign policy (1971-2020): The unexpected rise of a small state with boundless ambitions"*, this paper has received the Kuwait Program at Sciences Po.

Khalīfah Saif Ḥāmid al-Tunījī (2010). *Qadiyat Juzur Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah al-Thalāth al-Muḥtallah: Ṭanb al-Kubrā wa Ṭanb al-Ṣughrā wa Abū Mūsā fī Wathāʾiq al-Umam al-Muttaḥidah: Dirāsah Tawthīqīyah*. Sūriyā: Dār Kanān lil-Ṭibāʿah wa al-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Mahrah al-Ḥamādī (2022). *Al-Adāh al-Iqtiṣādīyah wa Dawruhā fī al-Siyāsah al-Khārijīyah li-Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah (Dirāsah Taḥlīlīyah)*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Mājid Yūsuf al-ʿAwḍī (2023). *Al-Imārāt wa al-Taḥawwulāt al-Dawliyah: Qirāʾah fī al-Siyāsah al-Khārijīyah*. Sharjah: Jāmiʿat al-Shāriqah lil-Nashr.

Marwah Muḥammad ʿAbd al-Munʿim (2021). *Al-Thaqāfah al-Siyāsīyah wa al-Istiqrār al-Siyāsī: Dirāsah Ḥālah Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah (2004 – 2020)*. Majallat Kulliyat al-Siyāsah wa al-Iqtiṣād, al-Numrah 11, July 2021, Kulliyat al-Tijārah, Jāmiʿat Asyūṭ, Egypt.

Muḥammad ʿAbdullāh al-ʿUbaydlī (2019). *Majlis al-Taʿāwun li-Duwal al-Khalīj al-ʿArabīyah: Al-Injāzāt wa al-Taḥaddiyāt*. Abū Dhabi: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Muḥammad Badrī ʿĪd, wa Jamāl ʿAbdullāh (2014). *Al-Khalīj fī Sīāq Istrātījī Mutaghayyar*. Qatar: Markaz al-Jazīrah lil-Dirāsāt – Al-Dār al-ʿArabīyah lil-ʿUlūm Nāshirūn.

Muḥammad Farḥān al-Sharārī (2015). *Athar al-Mutaghayyirāt al-Dawliyah wa al-Iqlīmīyah ʿalá Taṭawwur al-Mujtamaʿ al-Madanī*. Cairo: Al-Maktab al-ʿArabī lil-Maʿārif.

Muḥammad Maḥmūd al-Sayyid (2011). *Al-ʿAwāmil al-Jughrafīyah wa al-Mawqiʿ al-Istrātījī Kamuhaddid lil-Siyāsah al-Khārijīyah: Bi-l-Taṭbīq ʿalá Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-ʿIlmānīyah fī al-ʿĀlam al-ʿArabī.

Muḥammad Nabil al-Gharīb wa Ākhirūn (2024). *Al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah–al-Rūsīyah: Ruʾā Istrātījīyah wa Taḥlīlīyah ḥawla al-Dawr al-Rūsī fī al-Mintaqah al-ʿArabīyah*. Cairo: Markaz al-Dirāsāt al-Istrātījīyah bi-Maktabat al-Iskandarīyah.

Muḥammad Saif Ḥaydar al-Naqīd (2010). *Al-Yaman wa Majlis al-Taʿāwun li-Duwal al-Khalīj al-ʿArabīyah: al-Baḥth ʿan al-Indimāj*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Muḥammad Saif Rashid al-Jābirī (2020). *Al-Siyāsah al-Khārijīyah al-Imārātīyah Tijāh Afrīqiyā Mundhu ʿĀm 2004*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Muḥammad Shākir Ḥusayn (2022). *Al-Jughrafiyā al-Siyāsīyah wa Istimrāriyyat al-Niẓām al-Siyāsī al-Imārātī (2004 – 2021)*. Majallat Kulliyat al-Siyāsah wa al-Iqtiṣād, al-Majallad 15, al-Numrah 14, April 2022, Kulliyat al-Siyāsah wa al-Iqtiṣād, Jāmiʿat al-Suways, Egypt.

Muṣṭafā al-Faqī (2021). *Al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah–al-Rūsīyah*. Cairo: Maktabat Nūr.

Muṣṭafā ʿAqīl al-Khaṭīb (2013). *Al-Khalīj al-ʿArabī: Dirāsāt fī al-Uṣūl al-Tārīkhīyah wa al-Taṭawwur al-Siyāsī*. Qatar: Wizārat al-Thaqāfah wa al-Funūn wa al-Turāth, Idārat al-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-Thaqāfīyah.

Nāṣir Aḥmad al-Shaḥī (2022). *ʿAlāqāt al-Imārāt bi al-Quwā al-Kubrā: Al-Abʿād wa al-Taḥaddiyāt*. Abū Dhabi: Dār al-Maʿrifah.

Nāyif ʿAlī ʿUbayd (2004). *Al-Siyāsah al-Khārijīyah li-Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah bayn al-Nazariyyah wa al-Taṭbīq*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Al-Muʾassasah al-Jāmiʿīyah lil-Dirāsāt wa al-Nashr.

Nourhan Ashraf ʿAlī Ismāʿīl (2024). *Tadāʿiyāt al-Barāmij al-Nawawī al-Irānī ʿalá Duwal al-Khalīj al-ʿArabī*. Cairo: Al-Markaz al-ʿArabī lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt.

Raimon Māhir Kāmil (2017). *Al-Siyāsah al-Khārijīyah al-Imārātīyah fī ʿAhd Ṣāḥib al-Sumūʾ al-Shaykh Khalīfah bin Zāyid Āl Nahyān: Falsafat al-Ishtibāk al-Ijābī fī Marḥalat al-Tamkīn*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth al-Istrātījīyah.

Robert Mason (2023). *Saudi Arabia and the United Arab Emirates: Foreign Policy and Strategic Alliances in an Uncertain World*. Manchester University Press.

Ṣabā Ḥusayn Mūlā (2023). *Siyāsat Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah Tijāh al-Duwal al-ʾŪrūbīyah - Faransā wa Almānyā Namūthan 1971 – 2004*. Majallat Wāsiṭ, Majallad 19, Numrah 1, Markaz Dirāsāt al-Marʾah, Jāmiʿat Baghdād, Iraq.

Saʿīd Sālim al-Khalīlī (2013). *Qadiyat al-Juzur al-Imārātīyah al-Thalāth: Dirāsah fī al-Judhūr al-Tārīkhīyah wa al-Mawāqif al-Iqlīmīyah wa al-Dawlīyah*. Sharjah: Dār al-Khalīj lil-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Ṣalāḥ ʿAbd al-Ḥamīd (2014). *Al-Imārāt bayn al-Tārīkh wa al-Jughrafīyā*. Cairo: Aṭlas lil-Nashr al-Iʿlāmī.

Sālim Saʿīd al-Kutbī (2014). *Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah wa al-Qadiyah al-Filasṭīnīyah: Dirāsah Tārīkhīyah*. Abū Dhabi: Midād lil-Dirāsāt wa al-Buḥūth.

Shaʿbān Bilāl (2022). *Al-Imārāt. 5 ʿUqūd fī Ḥifẓ al-Salām al-ʿĀlamī*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Jāriḍat al-Ittiḥād, al-Numrah (31).

Shākir Maḥmūd wa Huyyib (2012). *Al-Siyāsah al-Khārijīyah li-Dawlat al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Dār Ruslān.

Silvia Colombo (2021). *The European Union and the Gulf Cooperation Council: Towards a New Path*: Palgrave Macmillan, Singapore.

Thānī bin Aḥmad al-Zayūdī (2025). *Taʿzīz al-Taʿāwun al-Iqtiṣādī maʿ al-Ittiḥād al-ʾŪrūbī: Ruʾyah Istrātījīyah*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Wizārat al-Iqtiṣād.

Wizārat al-Khārijīyah wa al-Taʿāwun al-Dawlī (2023). *Istrātījīyat Wizārat al-Khārijīyah 2023 - 2026*. Al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah: Wizārat al-Khārijīyah wa al-Taʿāwun al-Dawlī.